Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (9): 30 May 2021
P: 165 - 183
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (9): 30 مايو 2021 م
ص: 165 - 183

Study the relationship between Algeria society and Requirements for management creativity

Zohra Benikhlef

Nawal Abbas

Faculty of Economics || University of Tlemcen || Algeria

Abstract: The study aims to define the impact of the popular nature of Algerian society on administrative creativity, by focusing on three basic components of the popular nature of the country that were considered as independent variables in the research: The popular character in economic dealings, the coexistence of corruption with society, and finally the consolidation of the policy of social peace ,as for the dependent variable, it was specifically represented in the requirements of administrative innovation, and the descriptive approach was applied through theoretical rooting as a description of the study variables, in addition to the deductive analytical method through a social survey. Purpose Design a written questionnaire that includes 16 statements dealing with independent variables and 9 statements dealing with the dependent variable. Distributed to a random sample (25 of males and females, at different educational levels and administrative ranks) of administrators at the Faculty of Economics, University of Tlemcen, Algeria, divided into 5 administrative departments. The most important results were to prove the strong impact of the populist nature of Algerian society, with all its harbingers, on activating the innovation process. The study concluded that it is necessary to get rid of the dependence of economic transactions in general to dictates and social pressures in order to liberate innovation at all levels.

Keywords: administrative innovation, Algerian society, levels of corruption, consecration of social peace, dedication of clientelism.

دراسة العلاقة بين خصوصية المجتمع الجزائري وتنامي متطلبات الإبداع الإداري

زهرة بن يخلف

نوال عباس

كلية الاقتصاد || جامعة تلمسان || الجزائر

المستخلص: تهدف الدراسة التعريف بأثر الطبيعة الشعبية للمجتمع الجزائري على الإبداع الإداري، وذلك بالتركيز على ثلاث مركبات أساسية للطبيعة الشعبية بالبلد اعتبرت كمتغيرات مستقلة في البحث وهي متمثلة في: الطابع الشعبي في التعاملات الاقتصادية، تعايش الفساد مع المجتمع، وأخيرا تكريس سياسة السلم الاجتماعي، أما فيما يخص المتغير التابع فقد تمثل تحديدا في متطلبات الإبداع الإداري، وقد تم تطبيق المنهج الوصفي من خلال التأصيل النظري باعتباره وصفا لمتغيرات الدراسة، إلى جانب الأسلوب التحليلي الاستنباطي من خلال المسح الاجتماعي، ولهذا الغرض صمم استبانة كتابي ضم 16 عبارة تعالج المتغيرات المستقلة و9 عبارات تعالج المتغير التابع، ووزع على عينة عشوائية (25 فرد من ذكور وإناث، وبمختلف المستويات التعليمية والرتب الإدارية) من الإداريين بكلية الاقتصاد، جامعة تلمسان الجزائر يتوزعون على 5 أقسام إدارية، وكانت أهم النتائج إثبات الأثر القوي لطبيعة المجتمع الجزائري الشعبوية بكل إرهاصاتها على تفعيل العملية الإبداعية، وبهذا خلصت الدراسة إلى وجوب التخلص من تبعية التعاملات الاقتصادية بشكل عام للإملاءات والضغوط الاجتماعية حتى نحرر الإبداع في كل مستوياته.

الكلمات المفتاحية: الإبداع الإداري، المجتمع الجزائري، مستويات الفساد، تكريس السلم الاجتماعي تكريس الزبونية.

1- مقدمة.

تتمثل الأهمية القصوى للإبداع الإداري في ازدواجيتها على المستويين الكلي والجزئي، فعلى المستوى الكلي يعتبر الإبداع الإداري عنصرا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتحدد على ضوئه درجة رقي وتقدم الأمم. أما على المستوى الجزئي فقد أصبح عنصرا محوريا لبلوغ الميزة التنافسية المستدامة وضمان الاستمرارية في ظل التسابق العالمي، ذلك أن الإبداع الإداري ينشط ويعزز أداء المنظمة ويضمن بذلك نجاحها ويمكنها من اكتشاف طرق جديدة لخفض التكاليف الإجمالية (السامرائي، 1999، ص، 33). من جهة أخرى يستفيد المبدع بدوره من خلال المكافآت المادية والمعنوية التي يحصل عليها من الأطراف المستفيدة والمستغلة لأفكاره الإبداعية (موسى، 1995، ص 112). ولأن الإدارة هي الحلقة الأساسية لتنظيم جميع تعاملات المجتمع، فهي تشكل نقطة تلاق لجميع أطيافه ومن ثم فإن الإرتقاء بالعمل الإداري إلى مستوى الإبداع يصبح رهينة شكل العلاقات المحاكة بين هذه الأطياف.

وبالنسبة للجزائر، نجد خاصية أساسية تطبع شكل العلاقات بين مختلف فواعله؛ هذه الخاصية هي هي الشعبوية التي تسودها مستويات عالية من التحفظ والولاء؛ وتؤثر على كل فعل أو نشاط مهما كان حجمه أو شكله.

مشكلة الدراسة:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الأساسي التالي:

ما مدى تأثير مخلفات الطبيعة الشعبوية للمجتمع الجزائري على متطلبات الإبداع الإداري؟

وينضوي تحت هذا السؤال جملة من الأسئلة الفرعية:

1. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لمستويات الفساد في التعاملات على متطلبات الإبداع الإداري؟.
2. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لدرجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي في التعاملات على متطلبات الإبداع الإداري؟.
3. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لدرجة تكريس الزبونية في التعاملات على متطلبات الإبداع الإداري؟.

فرضيات الدراسة

1- الفرضية الرئيسية: تؤدي مخلفات الطبيعة الشعبوية بالجزائر إلى تنامي متطلبات الإبداع الإداري.

وتنطوي الفرضية الأساسية وفقا لرؤيتنا لمخلفات الطبيعة الشعبوية بالجزائر على الفرضيات الفرعية التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لمستويات الفساد في التعاملات على متطلبات الإبداع الإداري.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لدرجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي على متطلبات الإبداع الإداري.
3. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة أقل من 0.05 لدرجة تكريس الزبونية في التعاملات على متطلبات الإبداع الإداري

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. التعرف على واقع الطبيعة الشعبوية بالجزائر بالتركيز على مخلفاتها السلبية.

2. استشعار مدى تنامي متطلبات الإبداع الإداري جراء هذه المخلفات.
3. التمكن من صياغة توصيات موضوعية وواقعية تحاكي خصوصية البلد على ضوء نتائج الدراسة

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهميتها من محاكاتها لواقع تأثر التعاملات الإدارية بالجزائر بالممارسات الشعبوية التي تعيق الإدارة عن أداء مهامها بفعالية من خلال التأثير السلبي على الإداريين الذين يستسلمون للرتابة والروتين، وضغط شبكات العلاقات الاجتماعية مما يؤدي إلى كبح متطلبات الإبداع لديهم.

2- الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري.

1- مفهوم الإبداع الإداري:

1. تعريف الإبداع الإداري: في ظل تعدد التعاريف نكتفي حسب حاجة وطبيعة البحث بإدراج التعريف الموالي كوننا ارتأيناه الأشمل والأكثر تطابقا مع غايات البحث" الإبداع الإداري هو عملية تسعى إلى إحداث نقلة مميزة على مستوى التنظيم من خلال توليد مجموعة من الأفكار الخلاقة والابتكارية، وتنفيذها من قبل أفراد العمل ومجموعاته، مما ينعكس أثرها إيجابيا على تطوير المؤسسة أو المنظمة (أبو دلبوح وجرادات، 2013).
2. متطلبات الإبداع الإداري: نختصر أهم متطلبات الإبداع الإداري في (البدراني، 2011، ص 22.):
   - الاستعداد للإبداع واستشعار المسؤولية - فهم نظام العمل والإيمان بقيمته وأهمية إتقانه.
   - تطبيق أساليب الإدارة الحديثة، حسن إدارة الوقت، وتخصيص جزء منه للنشاط الابتكاري.
   - وضع استراتيجية الإبداع المناسبة للمنظمة - امتلاك مهارات الاتصال الفاعل والقدرة على التأثير.
   - الانتماء الصادق، وتفويض السلطة - توفير الكفاءات الاستشارية قدر المستطاع.
   - التعامل مع متطلبات التغيير، والاستفادة من تجارب الآخرين، واستحضار نماذج الناجحين.
   - القدرة على التنبؤ، وإجراء البحوث، وتسجيل الأفكار وتبويبها فور ورودها.

   وتعمل هذه المتطلبات إلى جانب السمات الإبداعية في الفرد على تنمية الإبداع الإداري، ودفعة للأمام؛ ومنه تحقيق أعلى درجة من الكفاءة في انجاز العمل؛ وتحقيق أهداف المنظمة والمجتمع.
3. الرؤية العالمية لواقع الإبداع بالجزائر: والتي سنستعرضها من منظور المنظمة العالمية للملكية الفكرية وهو ما يوضحه الجدول 1

الجدول رقم (1) تطورات ترتيب الجزائر في مؤشر الابتكار (2019/2011)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الترتيب	125/110	129/113	128	138	144/133	113	127/108	126/110	129/113

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى تقارير (الموقع الإلكتروني الرسمي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية) www.wipo.int

يشير الجدول إلى الوضعية الكارثية لمستويات الإبداع في الجزائر ذلك أن ترتيبها وفقا لمؤشر الابتكار كان تصاعديا منذ2011 إلى 2015 أين تزايد من الرتبة 110 إلى 138، لشهد تذبذبا بين صعودا وهبوطا إلى غاية 2019 أين سجل الرتبة 113.وكانت أحسن رتبة للجزائر هي 108 في 2017 وهي رتبة بعيدة جدا عن المستوى المطلوب لبلد بإمكانيات

الجزائر، وهو ما شددت عليه تقارير المنظمة العالمية للملكية الفكرية كتقرير 2010 الذي حمل الجزائر مسؤولية إهمال الكفاءات، والهجرة لأوروبا وتهميش الأدمغة. كما أقر تقرير 2019 بأن الجزائر تقع ضمن خارطة دول الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط، والتي لم تستوف التوقعات فيما يتعلق بمستوى التنمية.

2- تحليل المخلفات السلبية للطابع الشعبوي في تعاملات المجتمع الجزائري

1. المخلفات السلبية للطابع الشعبوي من منظور أشهر الأدبيات: استخدم مفهوم اللحمة الاجتماعية والطابع الشعبوي ضمن سياقات مختلفة، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وقانونية وإعلامية، ولعل أكبر سياق استغله هو السياق السياسي والإعلامي حيث ارتبط إلى حد كبير بمفهوم الوحدة الوطنية التي تعني اندماج اجتماعي بين شرائح المجتمع كافة تحت حكم واحد ضمن وحدة ترابية وفي ظل دولة واحدة يدينون لها بالولاء والانتماء والحب ويسهرون على بنائها من أجل تحقيق مصلحة واحدة ومشتركة. وقد ذهب بعض المفكرين المهتمين بالشأن الاجتماعي إلى اعتبار الوحدة الوطنية بأنها تعبير عن مجموعة من القيم الروحية والأخلاقية قبل كل شيء، وأنها نتاج لمرحلة من مراحل تطور الأمة يشترك فيها أفرادها في أمجاد الماضي ورغبات الحاضر وآمال المستقبل.

هذا ويشير مفهوم الشعبوية إلى تأثر أفراد المجتمع بالروابط الاجتماعية المختلفة (روابط القرابة والجماعة، الجهة والانتماء، والعادات والتقاليد...)، وبالتالي فهو يعكس في شقه الإيجابي مدى اتساق الأفراد والتفافهم وتلاحمهم وتمسكهم بهويتهم وخصوصيات مجتمعهم، ولكن بالمقابل هناك من ركز على الشق السلبي لانعكاسات المفهوم من واقع الإرهاصات التي خلفها على المجتمعات ذات الطبيعة الاجتماعية والتي عاقت تقدم المستوى الفكري والإبداعي خاصة في إدارات المؤسسات العمومية كونها تستقطب كافة أنواع العلاقات الرسمية وغير الرسمية، وفي هذا السياق تنظر عديد الدراسات إلى اللحمة الاجتماعية كبؤرة أساسية للفساد بهذه المجتمعات ومن أمثلة ذلك:

- رؤية Vito Tanziالذي وجد أن هنالك مجموعة من الخصائص الاجتماعية لمجتمع معين قد تختلف في مجتمع آخر، فعلى سبيل المثال مدى علاقات التحفظ التي تسود الروابط في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، حيث في المجتمعات التي تسودها علاقات التحفظ بسبب الاتصالات الوثيقة فيما بين جماعات المواطنين الذين تربطهم ببعضهم البعض علاقات حميمية ويتوقون لإضفاء الطابع الشخصي على معظم العلاقات فإن دور الدولة كلما كان كبيرا، ازداد احتمال أن تستخدم أدواتها من قبل الموظفين العامين والمستخدمين المدنيين لمحاباة مجموعة معينة (تانزي، 1995، ص26). وتحت هذا المنظور تنطوي إرهاصات سلبية عديدة تؤسس لظاهرة التكافل الاجتماعي-الطائفي –خاصة حيث قد تعبر الهدايا ببساطة عن علاقات اجتماعية جيدة تعمل كوسيلة لربط أطراف المجتمع وترسيخ معالم التلاحم.
- رؤية Scott1969 الذي يميز بين فساد القرابة فساد المساومة حيث يعكس الأول العلاقات الإثنية الطائفية المعتمدة على ثقافة الأفراد (Scott, James C,1969 (، ويساند F. Bayard 1992 نفس الرؤية حيث يعتبر أن الحاجة النفسية لخدمة الأقارب تفوق الاهتمام بالمصلحة العامة التي تبدو بعيدة1 (,(F. Bayard,1992
- رؤية Amselle1992 الذي يعتبر أن توريد الأعمال الإدارية لطائفة الشخص (حيه، مدينته، زمرته، قبيلته..)هي حالة طبيعية في النفس البشرية (Cartier-Bresson ,1992) ويعتبر البعض أن هذه الرؤية هي تبرير للممارسات السلبية الفاسدة تحت غطاء الانتماء.

تتفق جميع الأدبيات التي تناولت الشق السلبي لانعكاسات الطبيعة الشعبوية –على شاكلة الأدبيات التي استرشدنا بها –على أنه كلما زادت شدة ارتباط أفراد المجتمع ببعضهم البعض ارتفع هامش الممارسات الفاسدة السلبية تحت هذا الغطاء وهو ما يعرقل القدرات الفكرية والإبداعية ويعوق العملية التنموية برمتها.

3- تحليل المخلفات السلبية للطابع الشعبوي في تعاملات المجتمع الجزائري: لا يختلف اثنان على أن الجزائر من بين أكثر البلدان الاجتماعية المرتكزة في تعاملاتها على اللحمة والطبيعة الشعبوية ويظهر هذا جليا من خلال التفافها حول الثورة إلى غاية الاستقلال وكذا استمرار الوطنية بها كعقيدة سياسية مركزية، هذه العقيدة التي طالما استغلتها السلطة وإلى اليوم في فعل التجنيد السياسي في وقت يتبين فيه بشكل واضح حاجتها إلى التجديد الفكري، بعد التآكل الذي عرفته لمدة أكثر من نصف قرن، من فرط الاستعمال والمبالغة فيه، (ناصر جابي 2021)على ضوء ما تقدم نجد أنه ورغم الإيجابيات العديدة التي يمكن أن يحققها تفعيل مستوى اللحمة الاجتماعية والطابع الشعبوي بالجزائر، إلا أنه استغل بشكل خاطئ نحو ممارسات سلبية انعكست على المحيط المؤسساتي ككل، وعلى الإدارة بشكل خاص كونها نقطة تلاقي جميع المتعاملين، وفيما يلي توضيح جانب مهم منها:

- الجزائر من البلدان الاجتماعية التي تؤيد الترابط الذي من خلاله تبنى علاقات المحسوبية والمحاباة لصالح المجموعة، الطائفة أو العائلة. وعلى هذا الأساس يتم تعيين العاملين في القطاع الرسمي الحكومي في المناصب الرفيعة والمتوسطة يتم على أساس الولاء ودرجة القرابة والانتماء الطائفي أو المناطقي أو العشائري أو السياسي والإخلاص، وليس على أساس الكفاءة والالتزام الأخلاقي.، وهذا ما يسمح باتساع نطاق الممارسات الفاسدة مستقبلا لأن هؤلاء العاملين سيكونون بدورهم ملتزمين بالولاء الطائفي من باب رد الجميل من جهة وخدمة الجماعة من جهة أخرى. وفي هذا السياق نجد أنه في مختلف الدول النامية تساعد الشرعية الاجتماعية على أن تكون متفهمة مع مختلف الأطر الاجتماعية والثقافية ولأن العائلة والعلاقة بين الجماعات مهمة فإنه من الصعب على موظف في القطاع العام أن يهرب من ضغوط المجتمع، أين يجبر بعض الأفراد على اللاعقلانية في التصرفات كونهم يشعرون بالحماية والأمان في جماعاتهم. , (Gbewopo Attila,2005)
- هناك أعداداً كبيرة تعمل في القطاع العام الحكومي بالجزائر، هذا القطاع الذي له أثر كبير على حياة المجتمع فيما يتعلق بتوزيع السلع والخدمات، ومع كبر حجم القطاع العام واتساع مجالات عمله وتخصصه، وفي ظل ترسخ الطابع الشعبوي في التعاملات الإدارية الحكومية، تتدخل شبكة العلاقات الاجتماعية، في توجيه البيروقراطية نحو الاهتمام بالتوزيع لا بالإنتاج، وذلك على حساب الفعالية الاقتصادية. وهنا نشير إلى سياسات التوريث في تولي المناصب وكذا المحسوبية، الواسطة والمحاباة في منح الامتيازات بالبلد، وهي انعكاسات مباشرة لتأثر الأعوان الإداريين العموميين الجزائريين بمحيطهم الاجتماعي، ورضوخهم لضغط الطابع الشعبوي في التعاملات.
- بالإضافة إلى ذلك، فإن كثيراً من مجتمعات الدول النامية تضم أقليات ثقافية وعرقية ترى نفسها مظلومة وليس لها حظوة فيما يتعلق بمجالات الإدارة العامة المختلفة، ومثل هذه الأقليات ربما تلجأ إلى ممارسة أساليب الفساد لأنها تمثل في رأيها الوسيلة الوحيدة للحصول على الخدمات التي تحتاجها من أجهزة الإدارة العامة (عطية، 1999، ص 57). والجزائر كبلد كبير تاريخيا وجغرافيا لا يخلو من الاختلافات العرقية، ونشير هنا مثلا إلى عروش القبائل، بني مزاب....هذه الاختلافات التي طالما أوجدت مكامن للصراع خصوصا على المناصب القيادية ومراكز اتخاذ القرار وهذا من أجل ترسيخ دعائم هذه الأعراق.
- الجزائر من البلدان التي تشهد تغيرا في الأنماط السلوكية للأفراد كونها تشهد باستمرار تحولات وتغيرات جذرية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (التعديل الهيكلي والتوجه لاقتصاد السوق بعد الاشتراكية، التعددية الحزبية بعد الحزب الواحد، الانفتاح على العالم الخارجي...)، هذا التغير الذي أربكه الطابع الشعبوي في التعاملات، فنجد الجزائر اليوم ورغم الجهود الرسمية والشكلية (القوانين، التنظيمات، الاتفاقيات،...) لم تنجح فعليا في الانتقال إلى اقتصاد السوق الذي اختارته نهجا اقتصاديا منذ عقد التسعينات، ولعل السبب الجوهري هو الجمود الفكري والتسييري الذي لا زال يتسم بالطابع الاشتراكي، فالفرد الجزائري إداريا كان أو متعاملا مع

الإدارة لا زال يعتبر أنه يتملك وسائل الإنتاج بالدولة جماعيا مع باقي أفراد المجتمع وهو ما يترتب عنه حقه في الحصول على الامتيازات دون مقابل يقدمه، ولعل لسياسة السلم الاجتماعي (سنتطرق إليها لاحق) دورا بارزا في ما أسلفنا.

ثالثا- أبرز مظاهر المخلفات السلبية للطابع الشعبوي بالجزائر:

1- تنامي مستويات الفساد بالجزائر: اعتبرت عديد الدراسات أن الممارسات السلبية (الفساد) في المجتمع المضطهد طريقا للعودة إلى التوازن الاجتماعي (Cartier-Bresson,1997) وهنا أيضا توصف البلدان الاجتماعية كبلدان العالم الثالث على شاكلة الجزائر أكثر من غيرها بتنامي الفساد ذلك أن السلوك الجماعي بهذه البلدان يشجع ممارسات سلبية عديدة حتى أصبحت هذه الممارسات تتعايش بانسجام تام مع هذه المجتمعات وهذا ما يعرفه Heidenheimer 89 بالفساد الأبيض الذي يعتبر جنحة تقبلها النخب وتتساهل الشعوب بشأنها، ورغم وجود قواعد قانونية جنائية في أكثر الأحيان فإنه لا ينظر إليها بوصفها تعديات على القيم الأساسية للمجتمع وبالتالي فإنه لا يتبعها رفض اجتماعي. ,(Cartier-Bresson ,2008)

وتوصف الجزائر من بين البلدان التي تتصاعد فيها مستويات الفساد بشكل ملفت وهو ما تقره الرؤية العالمية لواقع الفساد بالجزائر من منظور مؤسسة الشفافية الدولية والذي يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2) تطورات مؤشر مدركات الفساد بالجزائر (2019/2011)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	2.9	3.4	3.6	3.6	3.6	3.4	3.3	3.5	3.5
الترتيب	183/112	186/105	177/94	175/100	168/88	176/86	180/112	180/105	180/106

المصدر: من إعداد الباحثتين استنادا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية على الروابط التشعبية للموقع الإلكتروني الرسمي www.transparency.org:

يشير الجدول أن الجزائر ما فتئت تحتل مراتب غير مشرفة في سلم الفساد وقد سجلت أعلى علامة للمؤشر 3.6 سنة 2013 والتي تظل بعيدة جدا عن العلامة الوسطى، في دلالة إلى المستوى المرتفع للفساد بالجزائر. فعلى على مدى 9 سنوات كاملة انحصر مؤشر الفساد بين 2.9 و3.6 محققا تحسنا نوعيا طفيفا جدا وهي قيمة لم تبشر بالخير، وأدت لانفجار الأوضاع فيفري 2019 (الحراك الشعبي) في تأكيد صارخ على تذبذب بل انهيار وضعية النزاهة بالبلد وسياسة النهب المكشوف لخيرات البلد وهو ما عكسته المراتب المتأخرة في السنوات الأخيرة إلى غاية 2019. ولعل هذا ما يعكس عدم تواجد الإرادة السياسية الفعلية لمكافحة الفساد والتي توازي الجهود الشكلية الكبيرة المبذولة في السياق (الهيئات والقوانين)، وكذا اتساع فجوة الثقة بين الرئيس والمرؤوس

2- السلم الاجتماعي على حساب العقلانية الاقتصادية: لعل المتتبع لمسار السياسات الاقتصادية بالجزائر يلحظ بوضوح تركيزها على شراء السلم الاجتماعي، على حساب الفعالية الاقتصادية، ويظهر هذا جليا من خلال تعاظم مستويات سياسة الدعم كما ونوعا.

ولا أدل على ذلك من قدرة هذه السياسات على تجاوز اختبار الربيع العربي سنة 2011 مستغلة الوفرة المالية المحققة حينها من عوائد البترول (فاقت أسعار النفط المئة دولار للبرميل الواحد عام 2011، ما جعل احتياطي النقد الجزائري من العملات الأجنبية يبلغ 178 مليار دولار، وهو ما يعادل ثلاث سنوات من الواردات)

(IMF Country Report,January 2012 .) ؛ الأمر الذي مكَّن النظام السياسي من امتصاص الغضب الشعبي خلال هذه الفترة، من خلال إطلاق مجموعة من البرامج التي تستهدف دعم الأسعار الاستهلاكية الأساسية، وتوفير

مساكن أكثر، وفتح أكبر قدر ممكن من الوظائف على مستوى القطاع العمومي، ورفع أجور موظفي القطاع العام، والعمل على دعم الشباب من خلال مجموعة من الهيئات على غرار الوكالة الوطنية لدعم الشباب المكلفة بدعمهم بقروض مالية دون فوائد من أجل القيام بمشاريع استثمارية خاصة بهم. ونتيجةً لانتهاج هذه السياسة، ارتفع الإنفاق الحكومي عام 2011 بنسبة 50%.

وإلى اليوم ورغم الصعوبات المالية التي تعرفها الجزائر، يحاول صناع السياسات الاقتصادية في الجزائر عبر حزمة من القرارات طالت معاشات المتقاعدين ورواتب الموظفين، امتصاص غضب الأوساط الشعبية، التي لا تزال تطالب بإحداث اختراق في جدار الأزمات المزمنة. وفي خطوة مفاجئة، اعتبرها خبراء اقتصاد محاولة لشراء السلم الاجتماعي، قررت الحكومة اتخاذ الخطوة رغم المشكلات المالية التي تواجه البلد المنتج للنفط. وللمرة الأولى يُرفع فيها الحد الأدنى للأجور منذ ثماني سنوات ودون أي مقدمات تفاوضية مع الشركاء الاجتماعيين، كما دأبت عليه تقاليد الجهة الاجتماعية في إطار ما يعرف بـ"الثلاثية"، والتي تضم الحكومة وأرباب العمل والنقابات. ولعل الغريب أن الإعلان عن هذه التدابير بعد اجتماع مجلس الوزراء، الذي أعلن عن حزمة من التدابير التقشفية لمواجهة التداعيات، التي يفرزها تهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية، باعتباره المصدر الأساسي لموارد البلاد (بليدي، 2020).

وجدير بالذكر أن خيار الاعتماد على الريع لا يزال الملاذ الوحيد للسلطة، فبعد تهاوي أسعار النفط يجري الاهتمام بالثروات الباطنية الأخرى التي تعتبر حق الأجيال القادمة، كما أن سياسة الدعم رسخت روح الاتكالية ورفعت سقف المطالب الشعبية حتى أنها تكاد تقضي على روح المبادرات الفردية والإبداع.

3- تأصيل شبكات الزبونية بالجزائر: إن التعايش الذي أسلفنا الحديث عنه بين الفساد والمجتمع بالجزائر يترسخ بشكل أعمق من خلال شبكات منظمة حيث يرى Padioleau82الفساد "كتبادل اجتماعي تضبطه الزبونية في إطار شبكات فساد منظمة حسب فائدة الأفراد والجماعات داخل هذه الشبكات" (Cartier-Bresson,1997)

ولعل حجم الاقتصاد الموازي بالجزائر- بلغ حجم الاقتصاد الموازي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 47.8% سنة2018 - (حساين وساهد، 2020، ص411-430)، ما هو إلا انعكاس للطرح السابق، حيث أن الخطورة لا تكمن فقط في حجم هذا القطاع وإنما في اللحمة الاجتماعية التي تتعايش معه، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الصعبة كالبطالة مثلا ناهيك عن الشبكات المنظمة لهذا السوق والمبنية على الزبونية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن نظام الريع النفطي هو الشريان الذي تتغذى منه السلطة في الجزائر، وبالتالي فإنه يعتبر أحد الأركان التي يقوم عليها النظام، والذي يجعل الدولة تتحكم في توزيع الدخل (الناتج عن الريع وليس هيكل الإنتاج) وفق منطق الزبونية Clientélisme أي على أساس المزايا السلطوية للنظام وليس الانتاجية والأداء الاقتصادي.

وعلى ضوء ما سبق، فإن هيمنة أجهزة الدولة البيروقراطية بالجزائر على النشاط الاقتصادي، نابع من توافر الموارد الريعية، ومن حرص أجهزة الدولة على حماية النظام والإبقاء عليه، وتمركز المداخيل بيد الدولة لا يؤدي بالطبع إلا إلى حرمان مشاركة الرأي العام وتمركز السلطة بيد حفنة من المتنفذين في السلطة الأمر الذي يرتبط بضعف الإطار المؤسسي لممارسة العمل الديمقراطي، وغياب الشفافية والمساءلة، مما يوفر البيئة اللازمة لانتشار سلوكيات البحث عن الريع والفساد (حبة، 2019). وفي هذا السياق، ترتبط أغلب قضايا شبكات الفساد الكبرى بالجزائر من نهب المال العام الذي هو في الأصل الريع البترولي ولا أدل على ذلك خير من قضيتي: الطريق السيار شرق غرب (التي حركها القضاء سنة 2009 كاستغلال للنفوذ وتعامل بالرشاوي واستغلال للمال العام وتضخيم للفواتير) وقضية سونطراك 4، 3، 2، 1 والتي تدور كلها حول شبكة فساد مالي وسياسي في هرم الدولة، ويتهم فيها مجموعة كبيرة من السياسيين والمسؤولين الجزائريين عن قطاع النفط بتلقي عمولات ورشاوي دولية تقدر بملايين الدولارات، من مجموعة من الشركات الأوروبية أو المتعددة الجنسيات مقابل صفقات ضخمة تخص الشركة النفطية الجزائرية (بوطورة وسمايلي، 2019).

ثانياً- الدراسات السابقة:

- **دراسة علي عبد الرزاق جبيلي**1996: "التحليل الاجتماعي للإبداع: توجيهات وخبرات بحثية في المجتمع العربي "، مقال، مجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية العدد 8، هدفت الدراسة إلى تقصي ما إذا كان الإبداع مجرد ترف فكري أو أنه إنجاز عملي يطور أداء الإنسان في شتى مجالات الإنتاج والإنجاز ويساعده على التكيف مع المحيط، ولهذا الغرض استخدم المنهج الوصفي التحليلي أين جادت الدراسة بزخم من التنظيرات المرتبطة بالمفهوم الاجتماعي للإبداع في الوطن العربي، وتحليلها في سياق فلسفي هادف، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهمية المفهوم البسيكولوجي للإبداع لا تنفي مطلقا أهمية المفهوم الاجتماعي بل إن هذا المفهوم متأصل في الدول العربية، ذلك أن الإبداع مرتبط بالسياق الحضاري والاجتماعي الذي يحتويه ولا يقتصر على انجازات النخبة فقط، وعلى هذا الأساس اقترح لتفعيل الإبداع التركيز على تآزر المجتمع وتكامله وتناسق القيم والقانون كما أشار إلى اختلاف سياق الإبداع بين الدول العربية الغنية والفقيرة.
- **هواري معراج وخليل عبد الرزاق**2006: الإبداع في القطاع الحكومي الجزائري دراسة ميدانية حول صفات ومعوقات ومحفزات الإبداع بالمنطقة الصناعية بغرداية، مقال، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، العدد 06، هدفت الدراسة إلى معرفة تصور المدراء في القطاع الحكومي الجزائري عن مدى توفر محفزات الإبداع (الأنماط الإدارية، الظروف التنظيمية، دعم الإبداع، الحرية، الاعتراف والتحدي) ومعوقات الإبداع (قلة الوقت، الوضع الحالي، المراكز السلطوية، ضغط التقويم، قلة الموارد المالية، القوانين والأنظمة) ومدى توفر خصائص الإداري المبدع. ولهذا استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على عينة من 366 إداري ممن يشغلون وظائف (مدير، مساعد المدير، رئيس القسم) بالمنطقة الصناعية غرداية، وتم التحليل باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS لمعالجة البيانات. وقد توصلت الدراسة إلى توفر محفزات الإبداع الإداري لدى المستجوبين وذلك خصوصا بسبب جو الثقة السائد إضافة لوجود تنظيمات وقواعد ملائمة، ولكن لوحظ وجود بعض العوائق للعملية الإبداعية والمتمثلة خصوصا في المحسوبية لذلك اوصت الدراسة خصوصا بالاهتمام بنظام الجدارة والاستحقاق مع الاهتمام بالظروف التنظيمية المشجعة على الإبداع.
- **دراسة هناء العابد2010**: التنشئة الاجتماعية ودورها في نمو التفكير الإبداعي لدى الشباب السوري، رسالة دكتوراه، جامعة الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية، هدفت الدراسة ضرورة إبراز دور التنشئة الاجتماعية وتأثيرها على قدرات الفرد الإبداعية، ومن ثم التعرف على وسائل دعم التفكير التجديدي المبدع للتركيز عليها، وكذلك مثبطاته لتجنبها، وقد استخدمت لهذا الغرض المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الواقع الاجتماعي وتحليله وتفسيره من خلال بيانات كيفية وكمية حول التفكير الإبداعي عند الشباب السوري، كما استعانت الدراسة بأسلوب المسح الاجتماعي من خلال اختيار عينة عشوائية (100 شاب من مدينة دمشق) وزعت عليها استبانات كتابية اعتمدت سلم ليكارت الثلاثي والنسب المئوية لتحليل الإجابات، وقد خلصت الدراسة إلى جملة من الأهداف يتبلور أهمها في وجود ثغرات في التنشئة بدية من الأسرة، ثم الوعاء الديني والتعليمي تؤثر سلبا على تفعيل عملية الإبداع ولهذا أوصت الدراسة بتعزيز دور الأسرة، الدين والتعليم.
- **دراسة عمومن رمضان وبن زاهي منصور 2013**: معوّقات الإبداع الإداري بالإدارة المحلية لمقر ولاية ورقلة، مقال، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، المجلد 05، العدد 12، هدفت الدراسة إلى استكشاف ظاهرة الإبداع الإداري بمصالح الإدارة المحلية لمقر ولاية ورقلة والوقوف على أهم المعوقات الفردية والتنظيمية للإبداع بالإدارات المحلية لإيجاد أساليب تنمية التفكير الإبداعي لعمال المصالح الإدارية بمقر الولاية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توفير أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها عن طريق جمع البيانات ووصف

الطرق المستخدمة ولهذا الغرض استعان الباحثان بالاستبانة الكتابي لعينة عشوائية من 64 عاملا بالجهاز الإداري لمقر ولاية ورقلة من مصالح مختلفة منها مصلحة المستخدمين ومصلحة الميزانية ومصلحة الإدارة المحلية بمقر الولاية. وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها وجود معوقات فردية وتنظيمية للإبداع الإداري بمقر الولاية مما يدل على عدم توفر البيئة التنظيمية المشجعة للفكر الإبداعي، حيث تسيطر الإجراءات الروتينية في العمل الإداري. وعلى ضوء هذه النتائج جاءت توصيات الدراسة مؤكدة خصوصا على التركيز من إدارة الموارد البشرية على المقومات الأساسية للإدارة بإعطاء أهمية كبيرة لكل من الإبداع والابتكار إضافة إلى نظام الرقابة والتدريب أو التكوين. مع ضرورة عقد دورات تدريبية، وتبني أساليب حديثة مناسبة للتطوير يتم من خلالها التغلب على الروتين والملل في الإدارة المحلية. وإضافة لما سبق يتوجب دراسة مختلف الخصائص الشخصية والوظيفية للعاملين بالإدارات المحلية للولاية وعلاقتها بالإبداع الإداري.

- **دراسة أسماء علي محمد فضل2017**: التربية الإبداعية وأثرها في المجتمع، مقال، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 34، هدفت الدراسة لرفع مستوى التفكير لحل المشكلات برؤية إبداعية وتوضيح أهمية التربية الإبداعية في حياة الفرد والمجتمع، ولهذا الغرض استخدمت المنهج الاستنباطي ببذل أقصى جهد عقلي ونفسي عند دراسة الآراء والمقترحات، بهدف استخراج مبادئ تربوية عامة مدعمة بالأدلة من خلال أبحاث ودراسات حول دور التربية الإبداعية في تقدم المجتمع. كما استخدمت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على التسلسل المنطقي للأفكار، وذلك من خلال دور التربية الإبداعية في المجتمع وكيفية تذليل العوائق التي تواجهها بهدف تذليلها، وذلك لإعداد أجيال قادرة على حمل رسالة تقدم المجتمع ورقيه والتركيز على بعض المقترحات التي تسهم في التأكيد على أهمية استخدام التربية الإبداعية في جميع نواحي مجتمعاتنا العربية والإسلامية لصالح شعوب دولهم ورقيهم ونهضتهم وقد توصلت هذه الدراسة أيضا كسابقتها لأن تحمّل المؤسسات الاجتماعية: البيت، المدرسة، وسائل الإعلام... مسؤوليتها في خلق التربية الإبداعية وعليه جاءت أهم التوصيات مشيرة إلى ضرورة توفير الجو المناسب للتربية الإبداعية، من خلال دور المرأة هام، وكذا المناهج التعليمية، إضافة للمجتمع ككل
- **دراسة عبد الرحمن بن سليمان النملة 2017**: ثقافة المجتمع والسلوك الإبداعي، مقال، مجلة فكر الثقافية الرياض، المملكة العربية السعودية. العدد 17، نوفمبر ركز الباحث على تبيين الدور الرئيسي الذي تلعبه العوامل الاجتماعية-الثقافية في نمو وتشكل العمليات العقلية العليا، معتمدا في ذلك المنهج التحليلي بأسلوب السرد المنطقي الفلسفي للأفكار، وقد توصل الباحث إلى أن دور المعطى الثقافي لأي مجتمع في النمو والأداء العقلي لأفراده من خلال استخدام الأدوات الثقافية التي أنتجها المجتمع وتوارثتها الأجيال المتتابعة، وذلك لإضفاء القصدية على العمل العقلي أي لصياغة وتشكيل العمليات العقلية العليا، وعليه فإن اتجاهات أفراد المجتمع نحو أمر ما هي إلا نتاج لسلسلة طويلة من نمو الفرد ونمو المجتمع عبر أجياله. وعلى هذا الأساس تمثلت أبرز توصيات البحث في ضرورة إدماج المبدع في مجتمعه.

تحليل الدراسات السابقة

- تناولت جميع الدراسات السابقة تحليل المتغيرين الأساسيين في دراستنا (الإبداع، المجتمع)، من مختلف الأبعاد
- اعتمدت جميع الدراسات على المنهج الوصفي التحليلي ولكن مع تنوع أدواته، حيث اعتمد بعضها على غزارة التنظيرات الأدبية مع تحليلها (الدراسات 5، 1 و6)، بينما عززت باقي الدراسات المفاهيم التي تناولتها بأسلوب المسح الاجتماعي عن طريق الاستبانة الكتابي (الدراسات 4، 3و2)

- تنوعت الدراسات السابقة بين التركيز على المجتمعات العربية بشكل عام (الدراسة 1و5)، أو مجتمعات محددة (الدراسة 3: المجتمع السوري، الدراسة 6: المجتمع السعودي) والمحلية الجزائرية (الدراستين 4و2)
- تنوعت الدراسات بين مستويات التحليل حيث تناولت الدراسات 5، 1، 3 و6 التحليل على المستوى الكلي من خلال التركيز على البيئة الخارجية للمبدع من أسرة وتعليم وإعلام، بينما تناولت الدراستين الأخيرتين التحليل على المستوى الجزئي حيث ناقشت إشكالية الإبداع داخل المؤسسات
- توصلت كل الدراسات إلى ضرورة تعزيز قدرات المجتمع نحو الإبداع، خصوصا ما يتعلق بالتنشئة (التعليم والأسرة) أو التوعية والإعلام (الخطاب الديني وقنوات الإعلام)، وبالمثل تعزيز بناء بيئة تنظيمية محفزة للإبداع.

مكانة البحث من الدراسات السابقة:

- لقد استفدنا من الدراسات السابقة المذكورة أعلاه لبلورة الإشكالية الأساسية للبحث باعتماد المتغيرات الأساسية (الإبداع والمجتمع) لكن بأبعاد مختلفة كليا عن كل الدراسات السابقة، حيث ركزنا على خصوصيات المجتمع الجزائري بصفة خاصة وحاولنا استنباط أثرها على العملية الإبداعية داخل المنظمات، وبهذا ابتعد البحث عن العموميات وخاض في موضوع لم يسبق تناوله على الأقل بمثل هذا الطرح.
- أشركنا شقي التحليل الكلي والجزئي، كوننا عالجنا خصوصيات المجتمع الجزائري ومفهوم الإبداع من خلال التأصيل النظري، لنركز من خلال الدراسة الميدانية على تحليل جزئي كوننا اعتمدنا التركيز على تحليل مؤثرات الإبداع داخل وحدة اقتصادية هي إدارة كلية جامعة تلمسان.
- اعتمدنا في بحثنا مسحا أدبيا شاملا لا يقتصر فقط على الدراسات السابقة كون الموضوع لم يسبق تناوله بهذه الازدواجية من قبل، ولهذا عززنا رأينا وتحليلنا في البحث بمراجع متخصصة (أنظر المراجع) خاضت في إشكاليات ذات صلة بالموضوع (الفساد، الزبونية، السلم الاجتماعي...) ولكن بصفة مستقلة، وعلى هذا الأساس اكتفينا باستقاء الفكرة العامة للموضوع ومنهجية المعالجة من الدراسات السابقة المذكورة، ووثقنا آرا ءنا في متن البحث بباقي المراجع والتي ساعدنا تخصصنا (تحليل ظاهرة الفساد بالجزائر) في سهولة التعاطي معها كوننا استخدمناها في عديد الأبحاث السابقة لنا.
- بالمحصلة يعتبر البحث دراسة متفردة تناولت ولأول مرة تحليل ثنائية الإبداع والمجتمع بالتركيز على خصوصيات طفيلية يعرفها كل أفراد المجتمع الجزائري لكنهم قد لا يعون انعكاساتها (الطبيعة الشعبوية، التعايش مع الفساد، وسياسة السلم الاجتماعي)، فالبحث إذن أثار جدلا هادفا وتوعويا.

3-منهجية الدراسة وإجراءاتها.

1. منهجية الدراسة:

اعتمدنا في تحليلنا لهذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستنباطي حيث استعنا بمسح أدبي موسع مكننا من جمع معطيات كيفية، سمحت لنا بوصف المتغيرات الأساسية المعتمدة؛ ثم قمنا بالتحليل وفقا للفرضيات الموضوعة والمنبثقة أساسا من معايشتنا للواقع بالدرجة الأولى؛ إضافة إلى قراءاتنا للموضوع بحكم تخصصنا البحثي. لنصل إلى استنباط أبرز مخلفات الطابع الشعبوي بالجزائر تأثيرا على الإبداع الإداري والمتمثلة في تنامي مستويات الفساد؛ السلم الاجتماعي؛ وشبكات الزبونية. ولتقصي صدق تحليلنا واستنباطنا استعنا باستبانة كتابي استهدف عينة متكونة من 25 موظف إداري بمعهد الاقتصاد جامعة تلمسان بالجزائر خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2021، مصمم وفق

سلم ليكارت الخماسي والذي تمت معالجته الإحصائية باستخدام برنامج.SPSS V25.0 للوصول إلى إثبات أو نفي الفرضيات والإجابة على إشكالية البحث.

2. مجتمع الدراسة وعينتها:

1. مجتمع الدراسة: تمثل مجتمع الدراسة في معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بجامعة تلمسان (الجزائر)، والذي يحتوي 5 أقسام مختلفة يستقل كل منها بإدارته تحت إشراف عمادة الكلية.
2. عينة الدراسة: تم توزيع استمارة الاستبانة بشكل عشوائي على كل إدارات أقسام الكلية، حيث وزعنا 40استمارة، استرجعنا منها 25 استمارة، تم توزيعها بطريقة عشوائية على مجتمع الدراسة من ذكور وإناث وبمختلف مستويات وظائفهم ومؤهلاتهم العلمية وسنوات خبرتهم.

3. نموذج الدراسة

1. متغيرات النموذج: تم تحديد متغيرات الدراسة الميدانية على ضوء معارفنا المكتسبة بحكم التخصص، إضافة إلى إجراء مقابلات مع الإداريين بالكلية والذين وجهونا لأبرز معوقات العملية الإبداعية لديهم والتي بوبناها توافقا مع منهجية وأغراض بحثنا بالشكل الموالي:
   - المتغير التابع: مستويات الإبداع الإداري (ضم 9 عبارات)
   - المتغير المستقل: مظاهر الطابع الاجتماعي في التعاملات (ضم 16 عبارة)

المتغيرات المركبة للمتغير المستقل: تم تقسيم المتغير المستقل إلى 3 متغيرات فرعية، توافقا مع نسق البحث، وتجسدت من خلال 3 مظاهر أساسية الطابع الشعبوي في التعاملات وتمثلت هذه المتغيرات في:

- درجة تكريس الفساد وضم 5 عبارات *درجة تكريس سياسة السلم الاجتماعي وضم 5 عبارات
- درجة تكريس الزبونية وضم 6 عبارات

2. تصميم الاستبانة: وقد صمم الاستبانة بالطريقة العلمية المتعارف عليها، حيث ضم قسمين رئيسيين:
   - القسم الأول: ضم البيانات الشخصية لأفراد العينة
   - القسم الثاني: ضم بيانات تصورات المبحوثين حول الظاهرة محل الدراسة وفقا للإشكالية والفرضيات

4. المعالجة الإحصائية ونتائج الدراسة:

توافقا مع غاية ومحددات البحث، لن نغوص في تفاصيل المعالجة الإحصائية وإنما سنكتفي بالعرض الشمولي لأهم مخرجات البرنامج الإحصائي المرتبطة بموثوقية النموذج وأهم العلاقات التي عبر عنها.

1- موثوقية الاستبانة

- نتائج اختبار ألفاكرونباخ لقياس ثبات الاستبانة باستخدام برنامج SPSS V25.0 قادتنا للحصول على قيمة Alpha Cronbach' تقدر ب 0.905، وهي قيمة مناسبة لأغراض الدراسة حيث تعتبر نتيجة جيدة تخولنا أن نعتبر الاستبانة يتميز بالصدق والثبات.
- أما بالنسبة لتحليل محاور الاستبانة فنلاحظ أن نسبة القبول مرتفعة بالنسبة لجميع محاورها (التعايش مع الفساد، السلم الاجتماعي، الحماية الاجتماعية والإبداع الإداري)، إذ نلاحظ أن كل متوسطاتها الحسابية فاقت القيمة 4، وهو ما يوضح تفاصيله الجدول 03، وتجدر الإشارة إلى تقارب النسب المرتفعة للقبول.

الجدول رقم (3) الاحصائيات الوصفية

المحاور	المتوسط	الانحراف المعياري	المشاهدات
الإبداع	4,1111	,46148	25
التعايش	4,1100	,50042	25
السلم الاجتماعي	4,0480	,46648	25
الحماية الاجتماعية	4,0200	,53212	25

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V25.0

2- نتائج اختبار الفرضيات ولهذا الغرض سنعتمد على اختبار معامل بيرسونPearson

أين نحاول تقصي وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الطابع الاجتماعي في التعاملات والإبداع الإداري.

أ- اختبار الفرضية الأولى: العلاقة بين مستويات الفساد في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري.

من خلال الجدول أدناه، يتضح لنا أن معامل بيرسون رقم Pearson يساوي 0.952 وعند مستوى معنوية0.01 =Sig، فنستنتج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين مستويات الفساد في التعاملات والإبداع الإداري.

الجدول رقم (4) مصفوفة الارتباط بين مستويات الفساد في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري

Corrélations			
		مستويات الفساد	الإبداع
التعايش	Corrélation de Pearson	1	,952**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	25	25
الإبداع	Corrélation de Pearson	,952**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	25	25
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V25.0

ب- اختبار الفرضية الثانية: العلاقة بين درجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي ومتطلبات الإبداع الإداري.

من خلال الجدول 05 أدناه، يتضح لنا أن معامل بيرسون Pearson يساوي 0.959 وعند مستوى معنوية0.01 =Sig، فنستنتج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين درجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي في التعاملات والإبداع الإداري

الجدول رقم (5) مصفوفة الارتباط بين درجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي ومتطلبات الإبداع الإداري

Corrélations			
		السلم الاجتماعي	الإبداع
السلم الاجتماعي	Corrélation de Pearson	1	,959**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	25	25
الإبداع	Corrélation de Pearson	,959**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	25	25
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V25.0

ج- اختبار الفرضية الثالثة: العلاقة بين درجة تكريس الزبونية في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري من خلال الجدول أدناه، يتضح لنا أن معامل بيرسون Pearson يساوي 0.946 وهذا عند مستوى معنوية0.01 =Sig، فنستنتج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين درجة تكريس الزبونية في التعاملات والإبداع الإداري. اذن نستنتج أن توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين طبيعة المجتمع الجزائري ومتطلبات الإبداع الإداري.

الجدول رقم (6) مصفوفة الارتباط بين درجة تكريس الزبونية في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري

Corrélations			
		تكريس الزبونية	الإبداع
السلم الاجتماعي	Corrélation de Pearson	1	,946**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	25	25
الإبداع	Corrélation de Pearson	,946**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	25	25
**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).			
المصدر: مخرجات برنامج SPSS V25.			

3- نموذج العلاقة بين المتغيرات:

أ- اختبار التباين ANOVA

من خلال الجدول 7، نستنتج أن نموذج الانحدار المتعدد معنوي لأن مستوى المعنوية تقدر ب (0.000)، إذن توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لأن مستوى المعنوية تقدر ب (0.000) أصغر من 1%، 5 %و10 %.إذن نستنتج يوجد علاقة ايجابية وطردية بين طبيعة المجتمع الجزائري ومتطلبات الإبداع الإداري.

الجدول رقم (7) التباين ANOVA

ANOVA[a]						
Sig.	F	Carré moyen	ddl	Somme des carrés	**Modèle**	
,000[b]	167,664	1,635	3	4,906	Régression	**1**
		,010	21	,205	de Student	
			24	5,111	Total	
a. Variable dépendante: الإبداع						
b. Prédicteurs: (Constante), درجة تكريس الزبونية ,السلم الاجتماعي ,التعايش						

المصدر: مخرجات برنامج SPSS V25.0

ب- نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

توصلنا من مخرجات البرنامج الإحصائي المستخدم في البحث توصلنا إلى النموذج الرياضي التالي

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_{1j} + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3$$

$$Y = 0.265 + 0.323\, X_{1+} 0.462\, X_2 + 0.221\, X_3$$

Y= 0.265+0.323مستويات الفساد+0.462السلم الاجتماعي +0.221الحماية الاجتماعية

ونستنتج من خلال معادلة الانحدار المتعدد بان هناك علاقة ايجابية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. أي أن الإبداع الإداري يتجاوب مع الطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري والتي حصرناها في المحاور الثلاث الأساسية (التعايش مع مستويات الفساد، السلم الاجتماعي والحماية الاجتماعية).

4- مناقشة نتائج الدراسة:

1- وجدنا من خلال الدراسة الإحصائية أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين مستويات الفساد في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري، وهو ما يشير إليه المعامل +0.323 (أنظر النموذج الرياضي)، والذي يفسر بأن ارتفاع مستوى الفساد بوحدة واحدة، سيستلزم مضاعفة جهود متطلبات الإبداع الإداري ب 0.323 وحدة.

2- وجدنا أيضا أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين درجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري وهو ما يشير إليه المعامل +0.462 (أنظر النموذج الرياضي)، والذي يفسر بأن ارتفاع مستوى سياسات السلم الاجتماعي بوحدة واحدة، سيستلزم مضاعفة جهود متطلبات الإبداع الإداري ب0.462وحدة.

3- وتوصلنا إلى أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية بين درجة تكريس الزبونية في التعاملات ومتطلبات الإبداع الإداري وهو ما يشير إليه المعامل +0.323 (أنظر النموذج الرياضي)، والذي يفسر بأن ارتفاع تكريس الزبونية بوحدة واحدة، سيستلزم مضاعفة جهود متطلبات الإبداع الإداري ب0.0323 وحدة.

- تمثلت النتيجة النهائية للبحث في إثبات وجود علاقة ايجابية وطردية بين طبيعة المجتمع الجزائري ومتطلبات الإبداع الإداري، وذلك على ضوء العلاقة الإيجابية القوية-رياضيا وإحصائيا- بين المركبات الأساسية الثلاث المختارة لتمثيل خصوصية المجتمع الجزائري (مستويات الفساد، تكريس سياسات السلم الاجتماعي وتكريس الزبونية) على هذه المتطلبات. وهذا يعني أن هذه الخصائص السلبية الثلاث التي طالما لازمت المجتمع الجزائري، تعيق العملية الإبداعية كونها تعكر مناخ الأعمال على المستويين الكلي والفردي ومن ثم فإنها ترفع سقف متطلبات تفعيل الإبداع، فكلما تزايد حجم هذه الممارسات السلبية استدعت الضرورة رفع ما تتطلبه العملية

الإبداعية من مهارات، وكفاءات واستراتيجيات وتنظيم للوقت، لأن الإداري يصبح وكأنه أمام رهانين، الأول متمثل في تجاوز إرهاصات الفساد، السلم الاجتماعي والزبونية، التي تخلق عوائق كبيرة للقيام بأعماله الروتينية الاعتيادية بكفاءة، قبل أن يتفرغ كثاني مرحلة إلى مستوى الإبداع الإداري، وهي المرحلة التي قد لا يتطلع إليها أصلا.

ولعل هذا ما ينطبق على الواقع الجزائري، حيث نلاحظ ركون واستسلام الموظفين الإداريين للضغوط التي يواجهونها وهو ما ينعكس على الاكتفاء بإعطاء الحد الأدنى أو بمعنى أوضح ما سيحاسب عليه الموظف فعلا وليس ما هو مطلوب منه فعلا، فيختفي عنصر المبادرة ويغيب حس المسؤولية، والانتماء... وهي أهم مقومات الإبداع.

وبالنظر إلى ما تقدم وإذا أردنا ترقية العمل الإداري إلى مستوى الإبداع في الجزائر فيتوجب علينا العمل في اتجاهين متوازيين الأول هو تصفية المجتمع من الشوائب السلبية التي تسوده، والثاني بذل جهود مادية وكيفية وتوفير إرادة سياسية حقيقية من شأنها أن ترفع مستويات الإبداع.

الخاتمة.

يعتبر الإبداع بجميع مستوياته سلاح الإنسانية في البقاء، النماء والتطور، وبالنسبة لبلد كالجزائر أثرت تراكمات عديدة على المجتمع مفرزة خصوصيات طفيلية، تعود عليها المجتمع لدرجة عدم وعيه بخطورتها في كل المستويات وخاصة المستوى الإبداعي، وهو ما يخاطر بحظوظ البلد في التنمية ولعل هذا يتجلى بشكل واضح بمجرد مقارنة عدم تطابق جهود البلد المادية والكيفية مع النتائج المحققة في إشارة واضحة لهذه الخصوصيات الطفيلية وهي متمثلة خصوصا في مخلفات الطابع الشعبوي في التعاملات من تعايش مع الفساد، وتكريس للزبونية، ولسياسة السلم الاجتماعي. وقد جاءت الدراسة الميدانية مؤيدة لطرحنا، كونها أثبتت أثر هذه الخصوصيات على متطلبات الإبداع الإداري.، وكمحصلة لما تقدم سنحوصل فيما يلي أبرز ما استفدناه من الدراسة:

- أهمية الإبداع الإداري في الفعل التنموي توجب مضاعفة الجهود لتفعيله
- يتطلب الإبداع الإداري مجتمعا متزنا ينبذ الفساد ولا يحتضنه
- الروابط الاجتماعية المتينة بين أفراد المجتمع رغم إيجابياتها من المنظور الإنساني (التكافل، التعاون، التراحم...)، إلا أنها تخاطر بالفعالية الاقتصادية إذا سيطرت على توجيه القرارات.
- قد يكون السلم الاجتماعي نهجا ناجحا مؤقتا لترسيخ دعائم السلطة ولكنه يخلف تبعات وخيمة على المدى الطويل

أهم الاستنتاجات

وقد قادتنا نتائج الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- الإبداع الإداري لا يقل أهمية عن التكنلوجي، بل أنه يعتبر العصب المحرك له كونه نتاج الأفراد الذين يساهمون بإبداعاتهم في خلق إدارة فعالة تمثل إطارا مؤسساتيا يستوعب بل ويستقطب الإبداع التكنلوجي.
- إن تدني مستوى الإبداع الإداري بالجزائر مرده إلى تعايش الفساد مع المجتمع وتقبله من عديد الإداريين وحتى باقي المتعاملين.
- بالنسبة للجزائر، نوعز شقا كبير امن الإخفاق الاقتصادي إلى حدة تأثير العلاقات الاجتماعية في التسيير.
- جل التراكمات والاحتقانات الجماهيرية بالجزائر مردها إلى السياسات الترقيعية لمحاولة شراء السلم الاجتماعي، فعلا نلاحظ أنه رغم تمكن سياسة السلم الاجتماعي بالجزائر من احتواء الغليان الجماهيري في فترات حساسة

كالربيع العربي مثلا وذلك بفعل اليسرة المالية التي امتلكتها السلطة حينها، إلا أن مظاهر الاحتقان تلوح باستمرار مهددة الاستقرار الأمني، السياسي وحتى الاقتصادي ولا أدل على ذلك من انتفاضة الشعب الجزائري سنة 2019 فيما سمي بالحراك الوطني.

5. التوصيات والمقترحات.

وفي الأخير نرفق بحثنا بتوصيات ومقترحات نراها ضرورية لترقية الطابع الشعبوي في شكله الإيجابي ليصبح محفزا للإبداع الإداري لا مثبطا له وسنكتفي بتقديم أكثر التوصيات توافقا مع نتائج الدراسة:

1- القضاء على السلبية واللامبالاة من خلال التجسيد الفعلي لآليات مكافحة الفساد تدريجيا وليس دفعة واحدة، حتى نمكن الإداري من تفهمها والالتزام بها.

2- تقليل التعاملات الاجتماعية الشعبوية بالجزائر إلى أدنى مستوى ممكن، باعتبارها المعطل لكل آليات مكافحة الفساد بحيث تحتضنه وتغذيه وذلك بمرونة توفرها فقط التوعية في كل المستويات (العائلة، المؤسسات التعليمية، المجتمع المدني...)

3- بالنسبة للجزائر أرغمتها القيود الأجنبية والمحلية دوما على محاكاتها لاحتواء الأزمات المحتملة ماجعل جل القرارات والجهود المبذولة كآليات لمكافحة الفساد الإداري شكلية تحاول كسب السلم الاجتماعي رغم جودتها وهو ما فاقم فجوة الثقة بين الرئيس والمرؤوس على المستويين الكلي والجزئي، ويخاطر حاليا بكل الجهود المستقبلية الجادة. لذلك نشدد على ضرورة التجسيد الفعلي لأنظمة المراقبة والردع والعقاب.

4- بفعل الرتابة والروتين إضافة إلى الظروف الاجتماعية المرهقة، وجدنا أن الإداريون لا يدركون أهمية الإبداع في عملهم وانعكاسه الإيجابي عليهم، وعلى كل الأطراف ذات الصلة، وبذلك يستسلمون للسكون في تفكيرهم ومعاملاتهم والذي يتحول غالبا إلى سلبية تعوق أي تطوير يعكس عملا إبداعيا أصيلا. لذلك نوصي بإشراك الإداريين وتحفيزهم على المبادرة من خلال تجديد معارفهم وقدراتهم عن طريق التكوين، وتطوير بيئة عملهم بشكل مستمر في إطار التغيير التنظيمي على المستويين الكلي والجزئي والذي بات ضرورة ملحة لتحريك الإبداع الإداري، وذلك من خلال ترسانة مؤسساتية تفعل المشاركة وتفتح مساحات التواصل والتبدل المعرفي والخبراتي.

5- لعل أبرز ما يفسر سلبية الطبيعة الشعبوية بالجزائر اتساع فجوة الثقة بشكل ملفت، لدرجة عدم إدراك الأغلبية لأهمية اعتماد آليات مكافحة الفساد واعتبارها مجرد تحصيل حاصل لا يؤثر على قدراتهم الإبداعية المعطلة أصلا، وعلى هذا الأساس فإن أولى الأولويات في الجزائر الآن هو تقليل فجوة الثقة، وهو ما لن يحدث إلا بتوفر الإرادة السياسية الجادة، والمصارحة بالواقع الفعلي وعدم التضليل ومن ثم إشراك جميع الأطياف في الفعل التنموي برهاناته الكبيرة وإمكانياته الفعلية.

6- وفي الختام نوصي خصوصا بالتخلص من تبعية التعاملات الاقتصادية بشكل عام للإملاءات والضغوط الاجتماعية حتى نحرر الإبداع في كل مستوياته.

قائمة المراجع.

أولا- المراجع باللغة العربية:

- أبو دلبوح موسى، جرادات صفاء، (2013)، مستوى الإبداع الإداري لدى مديري ومديرات مدارس منطقة بني كنانة من وجهة نظر المعلمين والمعلمات العاملين فيها، المنارة، العدد الثالث
- البدراني، ذعارين غضبان. (2011.). معوقات الإبداع الإداري لدى مديري المدارس الابتدائية الحكومية بمنطقة بريدة من وجهة نظر مديريها ووكلائها (ص 22). جامعة ام القرى، كلية التربية، مكة المكرمة
- بوطورة فضيلة، سمايلي نوفل، تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والتنمية في الجزائر مع إشارة إلى أهم وسائل مكافحته، مجلة مركز حكم القانون ومكافحة الفساد، جويلية 2019
- تانزي، فيتو، الفساد في الأنشطة الحكومية والأسواق، مجلة التمويل والتنمية، العدد24 ، ديسمبر1995.ص26
- حساين أسماء، ساهد عبد القادر، حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-، 2018مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد14 ، العدد1، 2020، ص411 -430
- السامرائي، سلوى هاني عبد الجبار، (1999). الإبداع التقني وبعض العوامل المؤثرة فيه. فلسفة في إدارة الأعمال، (ص33)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
- عادل حبه، "الاقتصاد الريعي ومعضلة الديمقراطية، تاريخ الاطلاع 2019/09/05، من الرابط التشعبي للموقع: https ://www.alnoor.se/article https
- عطية، حسين أفندي، (1999)، الممارسات غير الأخلاقية في الإدارة العامة، ندوة الفساد والتنمية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة.
- موسى، غانم فنجان. (1995) الاتجاهات الحديثة في ادارة الموارد البشرية. (ص 112)، مطبعة الراية، العراق.
- ناصر جابي، ماذا بقي من الوطنية الجزائرية بعد نصف قرن من الاستقلال، تاريخ الاطلاع 2021/01/17 من الرابط التشعبي للموقع https: //www.alquds.co.uk:

ثانيا- المراجع بالفرنسية:

- Cartier-Bresson , Jean ,((2008 , Economie politique de la corruption et de la gouvernance , L'armattan ,Paris ,P28
- Cartier-Bresson , Jean(1997), Pratiques et contrôle de la corruption , association d'économie financière, Montchrestien
- Cartier-Bresson Jean (1992), elements d'analyse pour une économiede la corruption. Revue tièrs mond,n 131 (juillet-septembre)
- F. Bayard,(1992), Malversations et corruption dans les finances françaises , Paris.
- Gbewopo Attila ,(2005), Determinants of corruption and the contagion éffect: théorie and evidence

الملحق

استبانة كتابية حول " أثر مخلفات الطبيعة الشعبوية بالمجتمع الجزائري على الإبداع الإداري (منظور عينة من إداريي كلية الاقتصاد جامعة تلمسان)

تمثل هذه الاستبانة أحد الجوانب الهامة لترسيخ المعطيات النظرية لبحث علمي مقترح للنشر بالمجلة العربية للبحوث العربية والإنسانية (دار الرافد للنشر) لذلك نرجو التكرم والإجابة على الأسئلة المطروحة وتزويد البحث بآرائكم القيمة من خلال وضع إشارة (X) على الإجابة التي ترونها ملائمة وفق تصوركم وأخيرا ننوه أن جميع الأسئلة المطروحة ضمن هذا الاستبانة لأغراض البحث العلمي وفقط وأن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية الكاملة والعناية العلمية الفائقة. شكرا مسبقا لتعاونكم وحسن استجابتكم مع خالص التحية....

الباحثتان

القسم الأول: البيانات الشخصية لأفراد العينة

المتغير	الخيارات	المتغير	الخيارات
الجنس	ذكر	المستوى التعليمي	الابتدائي والمتوسط
	أنثى		الثانوي
السن	أقل من 25 سنة		الجامعي
	من 25 إلى 35 سنة		ما بعد التدرج
	من36 إلى 45 سنة	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات
	من 46 إلى 60 سنة		من 6 إلى 15 سنة
	أكثر من 60 سنة		أكثر من 15 سنة

الرقم	العبارات المتعلقة بالمحور الأول: مظاهر آثار الطابع الشعبوي في تعاملات المجتمع الجزائري	أتفق بقوة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بقوة
	درجة التعايش مع ممارسات الفساد					
1	تؤثر العلاقات الشخصية والروابط بين الأفراد (القرابة، الانتماء لنفس المنطقة، الصداقة..) على الحصول على الأولوية في التعامل.					
2	إن عدم الالتزام بوقت الدوام الرسمي والانضباط سببه تساهل المسؤول المباشر					
3	يتقبل المجتمع الجزائري الهدايا، الولائم والإكراميات كنوع من الكرم الاجتماعي					
4	يتعاطف المجتمع مع بعض الممارسات السلبية باعتبارها استثناء خلقته الظروف (العمالة الموازية للبطالين، الأفضلية في التعامل مع الطبقات الضعيفة على حساب الكفاءة والفعالية...)					
5	تكرس المؤسسات العمومية بالجزائر توريث المناصب والامتيازات واحتكارها لذوي النفوذ والسلطة					
	درجة تكريس سياسات السلم الاجتماعي (ولاء المواطن للدولة)					
1	سياسات الدعم بالجزائر توجه لخدمة الولاء على حساب الاحتياجات الاجتماعية					
2	كلما ظهرت احتجاجات جماهيرية زادت إغراءات الاستفادة من مزايا تمنحها الدولة					
3	سياسة الدعم الاجتماعي (للفئات الهشة) والاقتصادي (للفئات المنتجة)بالجزائر ممنهجة					

الرقم	العبارات المتعلقة بالمحور الأول: مظاهر آثار الطابع الشعبوي في تعاملات المجتمع الجزائري	أتفق بقوة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بقوة
4	يستخدم الأعوان العموميون النافذون إمكانيات الدولة لاسترضاء حلفائهم					
5	تكثر الامتيازات التي يحصل عليها المواطن في المو اقف السياسية الحساسة (الانتخابات مثلا)					
	درجة تكريس الزبونية (شبكة العلاقات)					
1	تؤثر شبكة العلاقات في الإدارة على توزيع المناصب والامتيازات					
2	الممارسات السلبية الفاسدة تتم في إطار شبكات منظمة تستمد قوتها من العلاقات بمراكز القرار					
3	مركزية القرارات الاقتصادية تحمي شبكات الفساد					
4	تمركز المداخيل الريعية بيد الدولة يحمي شبكات النظام					
5	الاقتصاد الموازي بالجزائر منظم في إطار شبكة علاقات تحميه					
6	تؤثر درجة الولاء على حقوق الموظف والمواطن					

تقييم مستوى عناصر الإبداع الإداري

م	العبارات	أتفق بقوة	أتفق	محايد	لا أتفق	لا أتفق بقوة
1	تمتلك القدرة على إنتاج أفكار جديدة، مفيدة وغير تقليدية					
2	تستطيع التخلص من القيود الذهنية وتحويل مسار أفكارك حسب ضرورة العمل					
3	تمتلك القدرة على استحضاركم كبير من الأفكار (المتعلقة بالعمل) في زمن وجيز					
4	تمتلك القدرة على التعمق في المشاكل التي تواجهها وإدراك أبعادها و آثارها					
5	تمتلك القدرة على التركيز لوقت طويل لغاية حل مشكلة رغم مسببات التشتت الذهني					
6	تمتلك مهارة تفكيك وتحليل المشكلة إلى جزئيات صغيرة تساعدك في حلها					
7	تمتلك القدرة على المخاطرة وأخذ المبادرة لتبني أفكار وأساليب جديدة مفيدة في عملك					
8	تمتلك الشجاعة للتحرر من التراكمات التقليدية نحو الممارسات الطموحة والجامحة					
9	تمتلك ثقة عالية بقدراتك تجعلك إيجابيا في عملك					

نجدد شكرنا وامتناننا لكم